في هذا العدد

في مواجهة فوضى بث الكراهية والأضاليل

السؤال الذي يطرح نفسه في لبنان، هو كيف نحمي المجتمع من فوضى بث الكراهية والحقد والاضاليل على مواقع التواصل الاجتماعي، ومنع تأثيرها على الامن والاستقرار والسلامة العامة؟

الخطر الابرز الذي يصيب، أو تحقن به المجتمعات بسبب انتشار الاخبار الزائفة، هو بدء ما يعرف بـ"الفضاء العام" (the public sphere)، بعدما خرجت مناقشات القضايا التي تهم الرأي العام من احتكار صالونات النخب الى الساحات العامة الافتراضية، التي أمنتها منصات مثل فايسبوك وتويتر، وادخلتها في نقاش مفتوح من دون قيود. لكن انتشار الاخبار الزائفة والفيروسات (virus) المنظمة التي يقودها "الذباب الاكتروني" ضد تلك النقاشات، حال دون حدوثها في فضاء صحي. وبدل ان تسود القضية او السردية التي تجمع عليها الغالبية في المجتمع وتتصدر الـ"ترند"، اصبح كل شخص يسيّر بمفرده آلاف الحسابات الوهمية، ويستطيع التأثير في تلك السردية عبر توجيه "ترند" يقوده نشطاء مع أو ضد قضايا يرونها مهمة، ومنعه من الوصول الى عامة الناس. انطلاقا من هذه الحالة، لا بد من تقديم المعرفة لتوعية كل مهني اعلامي على مخاطر الاخبار الزائفة، والتعريف بأفضل الممارسات لتجنب الوقوع في فخ تصديقها أو الترويج لها.

من الواجب إذا مكافحة بث كل اشكال الكراهية والعنصرية والحقد والاخبار الكاذبة والمضللة التي تسيء الى الافراد والمؤسسات والمجتمعات، مع تأكيد ضرورة ضمان الآليات التي تحفظ استدامة الديموقراطية المسؤولة، وحرية التعبير والحريات العامة التي كفلها الدستور والقوانين.

هذا الواقع يفرض على القيمين والمسؤولين والمهتمين بهذه القضية ان يتداعوا لمناقشتها، ويطرحوا الحلول والاقتراحات للتخفيف من تأثيرها السلبي على المجتمع، على ان ترتكز الحوارات على اسس واضحة للإجابة عن الاسئلة التالية:

- كيف نحمي المجتمع من فوضى بث كل اشكال الكراهية بين الناس، وأي منصات يتم فيها نشر هذه الاخبار الزائفة التي تسعى الى تقويض جهود وسائل الاعلام في نقل الحقيقة، وفضح الخطط المنهجة التي تسعى الى ترويج سردية واحدة تجاه القضايا التي تشغل الرأي العام، واقصاء أي سرديات اخرى؟

- كيف نواجه الاخبار المضللة والكاذبة وكل ما يسيء الى الفرد في كيانه وانسانيته وعقيدته، ونجد تاليا الاطر المناسبة لحث مسؤولي المنصات الالكترونية على التعاون وتقديم تقارير شهرية عن جهودها ضد الاخبار الزائفة؟

- البحث عن قواعد تحت مسمى "ميثاق السلوك الطوعي"، يقتنع به العاملون على مواقع التواصل الاجتماعي والناشطون والمؤثرون فيه، او الذين يحركون الذباب والجيوش الالكترونية أو الواقفين خلفها... وذلك من أجل المساعدة على حماية المجتمع من التفلت والحقد والكراهية والتضليل والكذب، شرط تمييزها عن التعبير عن الرأي الحر وصون الحريات العامة والشخصية وحمايتها، لأن هذه الآفات تصيب الجميع ولا يمكن لأي كان التفلت من سمومها عندما تستهدفه، الا بعمل مشترك من دون اعتماد وسائل القمع او المنع.

* لماذا يطرح هذا الموضوع؟

ان الاستمرار في التعمية عن مقاربة هذا الموضوع، وعدم الاقدام على خطوات هادفة، سيؤديان الى تعميم الفوضى التي ستؤسس بدورها لأزمات وحوادث امنية تنعكس سلبا على المجتمع وتهدد مرتكزات الوطن.

* هل من حلول؟

من اجل ضبط ظاهرة التضليل الاعلامي، ووقف نشر الاخبار الكاذبة وبث سموم الكراهية التي تتزايد بشكل كبير عبر المنصات الالكترونية، لا بد من وضع حلول ناجعة تحمي المجتمع من دون ان تتعارض مع الحريات العامة التي كفلها الدستور، والعمل على كشف هؤلاء والتشهير بهم امام الرأي العام وفضحهم وتحميلهم مسؤولية ضرب الامن وتقويض النظام والاستقرار، والاساءة الى المجتمع اسوة بما تقوم به حاليا الدول المتطورة. ان معالجة هذه الآفة المجتمعية تفرض تضافر جهود القوى الحية في المجتمع المدني وفي القطاعات التربوية والاعلامية والنقابية، وكبار الناشطين والمؤثرين في مواقع التواصل الاجتماعي، والتعاون مع المرجعيات الرسمية والسلطة القضائية من اجل التوصل الى حماية المجتمع.

"الأمن العام"